من سبب واحد. «فهو لا يريد أن يقوم في المنطقة تحالف اسلامي قد يتحول إلى حلف؛ وذلك أمر خاض، في السابق، حرباً ضده. ثم أنه، لو حضر المؤتمر فسيواجه شاه ايران. ومن الطبيعي أن تكون المواجهة صريحة إلى حد أنها قد تقسم المؤتمر إلى مؤتمرين»[٦]، بالنظر لعمق الخلافات التي كانت قائمة بين مصر وايران في ذلك الوقت، وخصوصاً بسبب استمرار علاقات هذه الاخيرة مع اسرائيل برغم عدوان حزيران.

وقد أحدث الحضور الفلسطيني إرتباكاً، وذلك أن رؤساء وفود الدول العربية كانوا يضغطون لمنح عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حق العضوية الكاملة في المؤتمر، بينما كانت وفود الدول الاسلامية، وفي مقدمتها ايران، تعارض هذا الاقتراح. وقبل ثلاثة أيام من افتتاح المؤتمر، توجه سفير المغرب في بيروت إلى عمان، تلبية لطلب الحسن الثاني، ثم وجه دعوة شخصية من الملك المغربي لقيادة المنظمة كي تقوم بزيارة المغرب، خلال عقد المؤتمر. وحضر الوفد الفلسطيني إلى الرباط برئاسة خالد الحسن، عضو اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. بدلاً من عرفات الذي لم يحضر لأنه كان يدرك أن الاشتراك الرسمي لن يتم[٧]. وفي ٢٣ ايلول، ثاني أيام المؤتمر، منحت م. ت. ف. مركز مراقب[٨]. وبمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي الأول، وجه الوفد الفلسطيني نداء طالب فيه تجسيد النقاط التالية:

«أ – تشكيل لجان لدعم قضية فلسطين.

«ب – فتح مكاتب لهذه الغاية في كافة البلدان الاسلامية.

«جـ – شن حملة اعلامية واسعة، لتجنيد الرأي العام.

«د – مقاطعة المنتجات الصهيونية.

«هـ – تسجيل متطوعين من كافة البلدان الاسلامية. وهاجم النداء الصهيونية بشدة، وأدان المعتدين الذين يقومون بهدم المساجد وتحويلها إلى أماكن متعة وخلاعة»[٩].

وطالب الوفد الليبي الدول المشتركة في المؤتمر والتي تقيم علاقات دبلوماسية أو اقتصادية، سرية أو علنية أو مبطنة مع اسرائيل بأن تقطع هذه العلاقات. وكان من شأن التمسك بمطلب كهذا أن يشق المؤتمر ويفشله، فتمت مداخلات، من ضمنها مداخلة للوفد الفلسطيني، الذي رأى أن الظرف لم يكن مهيئاً لتحقيق هذا المطلب، فركز على ضرورة انجاح المؤتمر وحمله على اتخاذ ما يمكن اتخاذه من قرارات مؤيدة للشعب الفلسطيني مع تجنب الموضوعات الحساسة. وقد اعتقد الوفد الفلسطيني انه من المهم ايصال كافة اعضاء المؤتمر الى تفهم عام يكون اساساً لقرارات معقولة لصالح القضية الفلسطينية[١٠].

من جهة اخرى، كان الحسن الثاني حريصاً على أن تصل للمؤتمر برقية تأييد من البابا، لاعتقاده بأن مثل هذه البادرة، من قبل رئيس الكنيسة الكاثوليكية، ستكون بمثابة دعم جديد للقضية. وقد أرسل الحسن الثاني وزير خارجيته، قبل يومين من بدء المؤتمر أعماله إلى الفاتيكان؛ حيث قابل البابا. وعندما وصلت البرقية تبين انها لم تكن، على ما يبدو، كما كان يتوقعها ملك المغرب وقفة تأييد للمؤتمر؛ إذ كانت تحمل موقفاً